This article has been scanned by iThenticate No plagiarism detected

Volume 3, Issue 4, August 2021
p. 320-334

GIRL CHILD RIGHTS: A COMPARATIVE STUDY BETWEEN INTERNATIONAL CONVENTIONS AND IRAQI LAW

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.4-3.28>

Hiba Thamer Mahmood AL-SAMAK ¹

Abstract:

Girls still suffer from violations for their rights, they are the first victims for violation of human right. pay attention to girls and terminate the matter of the discrimination against them, especially in the developing countries and build their personality to be themselves and their families able to face the future and to be pioneers influence the society, Therefore, the United Nations focused on the rights of girls and promised it one of the sustainable development goals that it seeks to achieve in 2030. However, we lack legislation and international conventions on the rights of the girl child, Convention on the Rights of the Child for 1989, and Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW) 1979 violation against them are considered the keystone of the rights of girls internationally.

I shall use the comparative approach in my research methodology between the Iraqi law and the international conventions and agreements, in order to compare the general provisions, as well as mentioning the most serious violations of the rights of the girl child in Iraqi society and the provisions of Islamic Sharia regarding these violations. The study aims to find special rules for the girl child that distinguish her and grant her adequate rights from childhood, as I did not find anyone who addressed the rights of the girl child in Iraqi Republic in the light of international law, despite the serious violations of her rights, and we did not find the Iraqi legislator has sought or seek to develop legislations that limiting these violations.

Thus, I shall search the problem in two researches, the first about what are the rights of the girl child, The second research is about the main rights of girls. The most important results I found that the rights of the girl child encouraged and helped girls to develop mentally, physically and psychologically, that contribute to the development of societies, and the most underdeveloped states are those that do not consider or pay attention to the rights of girls under the age of eighteen, With the need to pay attention to the education and upbringing of girls to be a leading woman in society and to be able to live and provide for her family.

Key words: Girls, Human Right, Iraqi Law, International Conventions.

Received :
23/06/2021

Accepted:
12/07/2021

Published:
01/08/2021

¹ Dr. , Baghdad University, Iraq, hiba.t@colaw.uobaghdad.edu.iq, <https://orcid.org/0000-0002-2789-2956>

حقوق الطفلة: دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية والقانون العراقي

هبة ثامر محمود²

الملخص

لا تزال البنات تعاني من انتهاكات لحقوقهن، فهن أول الضحايا عندما تنتهك حقوق الإنسان، إن الاهتمام بالبنات وإنهاء مسألة التمييز ضدهن وتكوين شخصيتها لتمكينها في أن تكون امرأة قيادية في المستقبل مؤثرة في عائلتها وفي المجتمع، لذا اهتمت الأمم المتحدة بحقوق الفتيات وعدته من أحد أهداف التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيقها في 2030. إلا أننا نفتقر للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفلة، وتعدان اتفاقية الطفل 1989 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 (CEDAW) الحجر الأساسي في حقوق الفتيات دولياً. أما منهجية البحث سأستخدم المنهج المقارن بين القانون العراقي والاتفاقيات الدولية لغرض مقارنة النصوص العامة مع ذكر أهم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفلة في المجتمع العراقي وموقف الشريعة الإسلامية من هذه انتهاكات. إن هدف الدراسة هو أنه لم أجد من تطرق إلى حقوق الطفلة في العراق في ضوء القانون الدولي على الرغم من الانتهاكات الجسيمة لحقوقها ولم نجد المشرع العراقي قد سعى لوضع تشريعات تحد من هذه الانتهاكات. لذا سأبحث مشكلة البحث في مبحثين، المبحث الأول عن ماهية حقوق الإنسان للطفلة وبحث في المبحث الثاني في حقوق الطفلة الأساسية. وأهم النتائج أن الاهتمام بحقوق الطفلة شجعت وساعدت الفتيات على النمو العقلي والجسدي والنفسي الذي ساهم في تطور المجتمعات وأن أكثر الدول تخلفاً هي من لا تراعي أو تهتم بحقوق الفتيات اللاتي يقل عمرهن عن الثامنة عشر، مع ضرورة الاهتمام بتعليم البنات وتربيتها لتكون امرأة قيادية في المجتمع ولتتمكن من العيش وإعالة أسرته. **الكلمات المفتاحية:** الطفلة، حقوق الإنسان، الاتفاقيات الدولية، الشريعة الإسلامية، القانون العراقي، البنات القاصرات.

المقدمة:

لا تزال الفتيات تعاني من انتهاكات لحقوقهن لأن التركيب النفسي والجسدي للبنات يختلف عن الولد فهن أول الضحايا عندما تنتهك حقوق الإنسان، إذ تربي الملايين من الفتيات في بيئة يسودها الإهمال والارهاق وسوء المعاملة وينظر إليهن على أنهن أقل أهمية في الأسرة والمجتمع ويحصلن على تغذية أقل وتعليم بمستوى متدني وتجبر على العمل وتجبر على الزواج المبكر والانجاب (Theories & Approaches International Girls Development, The Resource Center for Adolescent Pregnancy Prevention (ReCAPP), 1995) إن الاهتمام بالبنات وإنهاء مسألة التمييز ضدهن وخاصة في الدول النامية، يزيد من فرص الحياة من الصغر وإن تربيتها بالشكل الصحيح وتكوين شخصيتها لتمكين نفسها وعائلتها في المستقبل لتكون امرأة قيادية مؤثرة في المجتمع، فالنساء هن صانعات الحياة وصانعات المستقبل أسوة بالرجل.

إن العنف القائم على أساس النوع لا يزال قائماً وكذلك الاستغلال الجنسي وزواج القاصرات، ولا تزال المخاوف من الوصم بالعار من جرائم الشرف وغيرها عقبات حقيقية أمام تحقيق العدالة للناجيات من العنف القائم على النوع (اليونسيف م. 2018).

حقوق الطفلة في العراق الوضع في المحافظات العراقية يختلف عن العاصمة بغداد إن حقوق الطفلة في العراق يحكمها الأعراف الاجتماعية، فيزداد زواج القاصرات في الريف عنه في المدنية لوجود زواج الأقارب ويزداد أكثر في المحافظات عما هو موجود في بغداد، كما إن الظروف الاقتصادية السيئة بغياب المعيل بسبب الحروب خلفت الكثير من الأيتام خاصة بعد نزوح العوائل بسبب الحروب مما دفع الأمهات إلى جعل البنات يتركن الدراسة وتشغيلهن بأعمال

² د. ، جامعة بغداد، العراق، hiba.t@colaw.uobaghdad.edu.iq

المنزل ورعاية اخوتها الاصغر وتزويجهن وهن قاصرات كما أثرت جائحة كورونا على تعليم الفتيات بشكل سلبي، كما إن المجتمع الإسلامي وهو الدين الذي يعتنقه الغالبية العظمى من الشعب العراقي يحث على زواج القاصرات خوفاً عليها من آفات المجتمع، كما أن القانون الأحوال الشخصية العراقي المأخوذة أحكامه من الشريعة الإسلامية لا يمنع زواج القاصرات لكن بموافقة ولي الأمر في المادة (8).

إن الأعراف الاجتماعية تطغوا على حياة المجتمع العراقي وإن كانت تخالف الدين والقانون أحياناً، فالكثير من القاصرات يحرم من الميراث والتعليم ويجبرن على الزواج المبكر والانجاب وتجبر على الزواج من الأقارب وتخترق أحياناً حقوقهن بسبب الفصول العشائرية السائدة في القبيلة أو العشيرة، وتستغل في الأعمال المنزلية، وبسبب الوضع الاقتصادي للاب الضعيف أحياناً الكثير من الأحيان ينجب عدد كبير من الأطفال دون القدرة على إعالتهم أو زواجه بأكثر من زوجة واحدة على الرغم إن القانون العراقي يمنع الزواج بأكثر من واحدة، تقوم البنات بالتسول والتشرد في الشوارع وتعرض للاستغلال.

وإن مستوى الوعي والثقافة له دور كبير في الاعتراف بحقوق القاصرات إذ إن مدن العراق وخاصة في بغداد نجد إن القاصرات يتمتعن بأعلى مستويات من الحقوق بعض مناطق بغداد فنجد إن البنات تكمل تعليمهن إلى مرحلة الدكتوراة وتمتلك سيارة شخصية للذهاب للجامعة وهي من تختار الزوج من دون تدخل الاهل ولا تحرم من ميراثها ولا تعمل من أجل المساعدة في أعمال البيت، وتتمتع بصحة جيدة، ولكن أيضاً يختلف الوضع من عائلة وأخرى.

قد نالت حقوق الطفلة الاهتمام الدولي من قبل منظمة الأمم المتحدة وقد جعلت يوم عالمي خاص للاحتفال بهن في 11 تشرين الأول في كل عام من أجل حماية حقوقهن والقضاء على التمييز ضدهن على أساس الجنس، وقد عدته أحد أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها للمساواة بين الجنسين 2030 للنهوض بسرعة بواقع المجتمعات المتخلفة والقضاء على الفجوة الكبيرة بين دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث وقد وافق العراق على هذه الأهداف (United Nation, 2020).

وقد أكد الإسلام على مكانة البنات وأهمية تربيتهن وأهمية عطائهن حقوقهن وحرمة التمييز ضدها، إذ خلق الله الذكر والأنثى وجعل لهما صفات وخصائص تميزهما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى) (الحجرات، الآية (13)).

أما عن مشكلة البحث نفقّر للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفلة وتوجد فقط بعض النصوص العامة في المواثيق الدولية منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهد الدولي لحقوق الإنسان 1966، وتعدان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 (CEDAW) لحماية حقوق النساء والقضاء على التمييز والعنف ضدهن واتفاقية الطفل لسنة 1989 الصادرة عن الأمم المتحدة التي تضمن حقوق الأطفال دون تمييز اناثاً وذكرراً الحجر الأساسي في حقوق الفتيات دولياً، وإن الاستمرار في الفشل الدولي في تشريع اتفاقية تحمي حقوق الفتيات يساعد على الاستمرار في انتهاك حقوقهن.

أما عن الهدف من البحث هو انه لم يسبق ان تم بحث حقوق الطفلة في العراق على الرغم من الانتهاكات الكبيرة لحقوقهن ومن أجل حث المشرع العراقي على تشريع قانون يخص حقوق الطفلة والبنات القاصرات دون سن الثامنة عشرة من العمر ولغرض الاقتراح لوضع قانون يخص الطفلة وكيفية حمايتها من آفات المجتمع، إذ صدرت العديد من التقارير من الأمم المتحدة واليونسيف عن انتهاك حقوق البنات القاصرات في الكثير من مناطق العراق.

أما منهجية البحث سأستخدم المنهج المقارن لغرض مقارنة النصوص العامة في الاتفاقيات الدولية والقانون العراقي لإيجاد قواعد خاصة بالطفلة تميزها وتمنحها الحقوق الكافية من الصغر لتكون مؤثرة في المجتمع وصانعة أجيال في المستقبل، لذا سأبحث الموضوع وفقاً للخطوة التالية:

المبحث الأول: ماهية حقوق الإنسان للطفلة.

المطلب الأول: تعريف حقوق الإنسان للطفلة والتمييز ضدها والنظريات الخاصة بالطفلة.

المطلب الثاني: أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفلة وموقف الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: حقوق الطفلة الأساسية.

المطلب الأول: حقوق الطفلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الثاني: حقوق الطفلة المدنية والسياسية.

الخاتمة.

المبحث الأول

ماهية حقوق الطفلة

مفهوم حقوق الطفلة ليس بجديد ولكن زاد الاهتمام به في الوقت الحاضر من أجل تعزيز مكانة وحقوق الطفلة والمرأة في داخل الأسرة والمجتمع سنبحث ذلك وفقاً لما يأتي:

المطلب الأول

مفهوم حقوق الطفلة وتمييز ضدها

ان مفهوم حقوق الطفلة ذو أهمية للتمييز ضدها لضعفها منذ عهد الجاهلية وإلى يومنا هذا في العديد من المجتمعات، فهي وصية الرحمن بها، لذا سنبحث في مفهوم الطفلة والتمييز ضدها وفقاً للاتي:

الفقرة الأولى: تعريف حقوق الطفلة والتمييز ضدها: خلق الله سبحانه وتعالى الطفل والطفلة أي الجنسين الذكر والأنثى لحكمة منه عظيمة ولم يميز بينهما وإنما جعل كلاً منهما صفات خلقية تميزهما.

الحق في اللغة هو حَقٌّ: (فعل)، حَقٌّ، حَقٌّ على، حَقٌّ لِحَقَّقْتُ، يَحَقُّ، أَحَقُّ، حَقٌّ، حَقًّا وَحَقَّةً وَحُقُوقًا، فهو حَقِيقٌ، والمفعول محقوق عليه، حَقٌّ الأمر: صَحَّ وثبت وصدق، حَقُّهُ بِالْقَانُونِ وَالْعَدْلِ: غَلَبَهُ عَلَى الْحَقِّ وَأَثْبَتَهُ عَلَيْهِ، حَقٌّ: (اسم) حَقٌّ: مصدر حَقِّي (تعريف ومعنى الحق)، وعرف الباحثون في حقوق الإنسان بأنها مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنساناً.

وفي اللغة طِفْلٌ: (اسم)، مصدر طَفَلَ، والطِفْلُ والطِفْلة: الصغيران، طِفْلةٌ في العاشرة من عُمرها: أي بلغتْ عَشْرَ سَنَاتٍ (معنى طفلة).

أما تعريف الفتاة أو الطفلة في القانون الدولي: (وهن الأطفال الاناث التي تقل أعمارهن عن ثمانية عشر سنة) (Definition of terms).

أما عن التمييز في اللغة العربية فيعني مَيَّزَ: (فعل)، مَيَّزَ يَمَيِّزُ، تَمَيَّزًا، فهو مُمَيِّزٌ، والمفعول مُمَيَّزٌ، مصدر مَازَ، المُمَيِّزُ بَيَّنَّ النَّاسَ: التَّفْضِيلُ، التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمْ، محاباةٌ أو معاملةٌ خاصة، مَيَّزَ الشيء: فَرَزَهُ عَنْ غَيْرِهِ، عَزَلَهُ، المُمَيِّزُ بَيَّنَّ النَّاسَ: التَّفْضِيلُ، التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمْ، محاباةٌ أو معاملةٌ خاصة، الميز العنصري: نزعة التفرقة بين الناس في حقوقهم وواجباتهم لاختلاف أجناسهم وألوانهم.

تمييز: (اسم)، مصدر مَيَّزَ، التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ: الْفَصْلُ، الْعَزْلُ، التَّفْرِيقُ، التَّمْيِيزُ الْعُنْصُرِيُّ: نِظَامٌ تَنْهَجُهُ بَعْضُ الْأَنْظِمَةِ الْعُنْصُرِيَّةِ لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ النَّاسِ فِي حُقُوقِهِمْ وَوَجِبَاتِهِمْ لِاخْتِلَافِ أَجْنَاسِهِمْ لِكُلِّ إِنْسَانٍ حَقٌّ التَّمَتُّعُ بِكَافَّةِ الْحُقُوقِ وَالْحُرِّيَّاتِ دُونَ أَيِّ تَمْيِيزٍ، كَالْتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْعُنْصُرِ أَوِ اللَّوْنِ أَوِ الْجِنْسِ أَوِ الدِّينِ أَوِ الرَّأْيِ السِّيَاسِيِّ أَوْ أَيِّ رَأْيٍ آخَرَ (تعريف ومعنى ميز).

حقوق الطفلة هي حقوق الإنسان العالمية، وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، حقوق الإنسان هي حقوق ملك للجميع بمن فيهم الأطفال والمراهقين، يتمتع الأطفال والمراهقين بالحقوق التي تتعرض للانتهاك بسبب وضعهم كقصر ولحاجتهم للرعاية والحماية، وتتعرض الفتيات الصغيرات لانتهاكات حقوقهن وبالتالي يحتجن إلى حماية خاصة، حقوق الطفلة منصوص عليها صراحة في اتفاقية الطفل 1989، وهي أكثر معاهدة دولية تم التصديق عليها في التاريخ، وهي واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهد الدولي 1966 واتفاقية (CEDAW) 1979 للقضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية الطفل 1989، وغيرها من المواثيق الدولية التي تلتزم بالإعلان والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان (The People's Movement for Human Rights / NY).

(Education (PDHRE) / NY). وقد عرفت اتفاقية الطفل في المادة (1) على انه: (أي إنسان دون سن الثامنة عشر مالم يتم سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه) وبينت اتفاقية الطفل 1989 المساواة بين الأطفال وعدم جواز التمييز ضدهم في المادة (1/2) التي نصت: (1). تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونه أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر).

كما عرفت اتفاقية (CEDAW) التمييز ضد المرأة في المادة (1) على انه: (لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من إثارة أو أغراضه توهين أو إبطاء الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إبطاء تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل).

إذ سعت الأمم المتحدة وخاصة بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2010 إلى المساواة بين الجنسين والقضاء على مسألة التمييز ضدها وتمكين المرأة لغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية في 2030 (UN WOMAN)، وجعلت 11 من تشرين الأول يوم عالمي للاحتفال بالفتاة من أجل النهوض بالفتيات وتمكينهن وتأكيد حق الفتيات في أحداث التغيير في كل بقاع العالم والقضاء على العنف ضدهن والاهتمام بتعليمهن من أجل إنشاء جيل قادر على أحداث تغيير اجتماعي (United Nations, 2020).

نجد ان الطفلة بناء التانيث هي الصغيرة التي لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها والتي تحتاج لاعتراف بحقوقها وللحماية والرعاية والاهتمام من قبل ذويها أو من قبل الدولة لتتمكن من النمو وتصبح امرأة قيادية مؤثرة في أسرتها وفي المجتمع.

الفقرة الثانية: النظريات الخاصة بها: توجد نظريتان:

أولاً: نظرية الطيف المعياري: وهي عن الأعراف الاجتماعية وزواج القاصرات (نظرية عن دراسة في الكامبيرون) تساهم الأعراف الاجتماعية في تحديد سلوكيات الأفراد هذه الأعراف تؤكد على وجوب زواج القاصرات ولكنها تختلف هذه الأعراف من مجتمع عن الآخر، كما ان القاصرات المحترمات اللاتي لا يمارسن العلاقات مع الرجال خارج إطار الزواج يجب ان يتزوجن مبكراً (Beniamino Cislighi, 2019).

ثانياً: نظرية التغيير: وهي "الفتيات ليست عرائس" هذه النظرية تقوم على إنهاء مسألة زواج القاصرات تقوم على أربعة أركان وهي:

- 1-تمكين القاصرات: توفير السبل والقدرات ووسائل التنقيف الكافية لتمكين البنات القاصرات.
- 2-حشد الأسر والتجمعات: حشدهم من أجل تغيير نظرهم عن زواج القاصرات وحثهم على منعه.
- 3-تقديم الخدمات: توفير الخدمات اللازمة التي تحتاجها القاصرات المعرضات للزواج المبكر.
- 4-وضع إطار قانوني وسياسي: لمنع زواج القاصرات ودعم البنات القاصرات المتزوجات وتطبيقه بشكل فعال (Girls Not Brides, 2014).

ونلاحظ ان نظرية التغيير هي الأرجح لأنها أشمل في وضع حلول منطقية لمشاكل الفتيات القاصرات وإعطائهن حقوقهن أسوة بالولد ومراعاة وضعهن الخاص كقاصرات يحتاجن للحماية والرعاية والاهتمام.

المطلب الثاني

اهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفلة وموقف الشريعة الإسلامية

اهتم المجتمع الدولي بالفتيات القاصرات وحث الدول على حماية حقوقهن وتشريع قوانين تنصف البنات من الولادة وحتى إكمال الثامنة عشرة وإكمال تعليمها الجامعي، وقد سعت الدول الإسلامية إلى تطبيق وحماية حقوق الطفلة لأنه يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية سنبحث ذلك وفقاً لما يأتي:

الفقرة الأولى: أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة: لا توجد اتفاقيات دولية تخص حقوق الطفلة وتمنع التمييز ضدها، فقط يوجد اتفاقيات دولية في حقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل عام تتضمن قواعد عامة في حقوق الإنسان تمنع وأكدت على عدم جواز التمييز على أساس الجنس أهمها:

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة 1945 (United Nations, 1945): الذي أكد على المساواة وعدم التفرقة والتمييز على أساس الجنس وذلك في المادة (8) منها. (يوسف، 2013، صفحة 393)

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 (United Nations, 1948) الذي رفض التمييز على أساس الجنس وعده من حقوق الإنسان الأساسية في المادة (2) التي نصت: (كل إنسان حَقُّ التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر)، كما ان الصفة الإنسانية الشاملة نجدها أيضاً في هذا الطابع الإنساني الشامل يجعلها حقوقاً أخلاقية وشرعية ولا يمكن التنازل عنها لاي سبب كان (الاسراج، كانون الاول 2006، صفحة 5).

ثالثاً: العهد الدولي 1966 لحقوق الإنسان (الامم المتحدة، 1966)، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 الذي رفض التمييز على أساس الجنس المادة (1/2) التي نصت: (1. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 المادة (2/1) التي نصت: (2. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب).

رابعاً: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 CEDAW (الامم المتحدة، 1981-1979): تعد أهم وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة تناهض التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله والتي أكدت على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق.

خامساً: اتفاقية الطفل 1989 (المتحدة ا.، 1989-1990) حقوق الطفلة مقننة في اتفاقية الأمم المتحدة للطفل 1989 وتشمل عدم التمييز والحماية من الاذى وسوء المعاملة ومن اجهاض وحماية حقوقها الثقافية والاقتصادية (Haarr، بلا تاريخ)، عرفت مفهوم الطفل في المادة (1) وهو الذي لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره وساوت بين الولد والبنات في المادة، وترفض أي تمييز ضدها على أساس الجنس المادة (1/2) نصت: (1. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو

والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونه أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر).

وقد اهتمت الأمم المتحدة بالطفلة وقد اعتمدت الجمعية العامة في 19 كانون الأول 2011 بقرارها 66/170 يوم عالمي خاص بهن في 11 تشرين الأول للاحتفال بهن من أجل حماية حقوقهن والقضاء على التمييز ضد الطفلة على أساس الجنس، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها الأمم المتحدة في المساواة بين الجنسين 2030 للنهوض بسرعة بواقع المجتمعات المتخلفة والقضاء على الفجوة الكبيرة بين دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث.

إن الاهتمام بالبنات وانتهاء مسألة التمييز ضدهن وخاصة في الدول النامية، يزيد من فرص الحياة من الصغر وإن تربيتها بالشكل الصحيح وتكوين شخصيتها لتمكين نفسها وعائلتها في المستقبل لتكون امرأة قيادية مؤثرة في المجتمع، فالنساء هن صانعات الحياة وصانعات المستقبل أسوة بالرجل.

ونجد أن الدستور العراقي لعام 2005 (البرلمان العراقي، 2006) أكد في المادة (14) منه على المساواة وعدم التمييز أمام القانون على أساس الجنس نصت: (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي).

ونجد أن المشرع العراقي ساوى بين البنات والولد في الحقوق والواجبات وسأوى في سن البلوغ والتمتع بالأهلية الكاملة وهي إكمال الثامنة عشر سنة.

الفقرة الثانية: موقف الشريعة الإسلامية: اهتمت الشريعة الإسلامية بالطفلة والمساواة في الحقوق والواجبات بين الولد والبنات، وحث الوالدين على الاهتمام بحقوق أولادهم بمجموعة واجبات اتجاه الأبناء، وأكد الإسلام على حق الطفلة في الحياة في قوله تعالى: (وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) (سورة الكوثر الآية (8))، لأن الأب قبل الإسلام كان يكره ولادة البنات إذ كانت الطفلة تدفن تحت التراب وهي حية.

وقوله تعالى: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ إِلَّا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ * لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (سورة النحل الآية (58-59-60)).

الكظيم وهو المملوء بالغيبض من دون أن يتكلم وجهة مسوداً أي كئيماً ويتوارى أي يخفي نفسه من الناس وكان الخزي والعار لحق به، أم يقوم بؤاد الطفلة ليخفي العار الذي لحق به وذلك لعدم إيمانهم بالله سبحانه وتعالى (ابن كثير، 1420هـ-1999، صفحة 273).

وحدث النبي محمد ﷺ على إنباب البنات وتربيتهن لأنهن المونسات والغاليات في قوله: (لا تَكْرَهُوا الْبَنَاتِ، فَإِنَّهُنَّ الْمُؤْنِسَاتُ الْغَالِيَاتُ) (الراوي بن عامر، ضعيف الجامع).

وقال صالح بن أحمد ابن حنبل إمام أهل السنة والجماعة كان إذا بلغه أن أحداً رزق ببنت قال بشروه وأخبروه إن الأنبياء آباء بنات فلا يزال الرجل عقيم من الذرية حتى يوهب البنات ولو كان عنده مائة من الأبناء، قد جاء في البنات ما قد علمت.

وقال يعقوب بن بختان: ولد لي سبع بنات، فكنت كلما ولد لي ابنة دخلت على أحمد بن حنبل فيقول لي: يا أبا يوسف الأنبياء آباء بنات. فكان قوله يذهب همي (ابن جوزية، 1431، صفحة 31).

ولقول الرسول محمد ﷺ: (مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ، وَأَطَعَهُنَّ، وَسَقَاهُنَّ، وَكَسَاهُنَّ مِنْ جَدَّتِهِ كَنْ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (الراوي بن عامر، المصدر: صحيح ابن ماجه، ص 2974). يؤكد الحديث على أهمية تربية البنات والانفاق عليهن حتى الكبر لأنهن يحجبن من نار جهنم يوم القيامة.

ولقول الرسول محمد ﷺ: (فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي) (الراوي بن مخرمة) وهو يدل على اهتمام النبي محمد ﷺ بمشاعر ابنته فاطمة فيكره غضبها.

ولقوله ﷺ: (مَنْ وَلَدَتْ لَهُ ابْنَةٌ فَلَمْ يُدْهَأْ وَلَمْ يُهْنَأْ وَلَمْ يُؤَثَّرْ وَلَدَهُ عَلَيْهَا يَعْنِي الذَّكَرَ أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ) (الراوي بن عباس)، يؤكد الحديث على أهمية عدم إيذاء البنات ولم يفضل عليها الولد فوعده الله بالجنة.

كما كفل الإسلام للطفل الحق في اختيار اسم حسن، لأن الطفل من صغره لا يملك أمر نفسه أو اسمه وليس له الاهلية في ذلك، ومن حقه على والديه أن يختارا له اسماً حسناً لا سيئاً أو مكروهاً لا يتخرج منه في الكبر لأن اختيار الاسم يعود بالأثر النفسي على الطفل إيجاباً أو سلباً، فقد روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها كان النبي محمد ﷺ (كَانَ يَغَيِّرُ الْأَسْمَ الْقَبِيحَ) (عائشة) فإذا وجد أحداً يحمل اسماً قبيحاً أو مكروهاً يغيره في الحال.

وبين النبي محمد ﷺ أهمية الانفاق على البنات في حديثه عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ عَالَ ابْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ أُخْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، حَتَّى يَبِينَ حِينَفَصْلُنَ عَنْهُ بِتَزْوِيجٍ أَوْ مَوْتٍ، أَوْ يَمُوتَ عَنْهُنَّ كُنْتُ أَنَا وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ - وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ الْوَسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا» (بن مالك).

وقد حرم الله تعالى قتل الأولاد أي الولد أو البنت بسبب الفقر وعدم القدرة على الانفاق في قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَحْنُ نَرِزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا) (سورة الاسراء الآية (31))

وأكّد الإسلام على حق البنات في الميراث لقوله تعالى: (وَالْيَحْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذَرْيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا) (9) إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا (10)

يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرُ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ (سورة النساء الآية (9-10-11))، الآية تؤكد اكد على حق الأيتام من البنات والأولاد على السواء في ميراث الأهل وان لم يساوي في النصيب لحكمة منه تعالى.

نجد ان الإسلام قد سبق المجتمع الدولي المعاصر قبل أكثر من ألف سنة في التأكيد على حق البنات القاصرات في التربية والمعاملة الحسنة والانفاق إلى ان تتزوج إذ شرع القانون الإلهي الذي يحمي البنات من الموت وكذلك حماية حقها في الميراث لان التربية الصالحة تدخل الجنة حسب قول النبي محمد ﷺ وان الله جعل خلفه البنات للأنبياء تكريماً لهم ومنزلة اضافية.

المبحث الثاني الحقوق الأساسية للطفلة

حقوق الإنسان تعد من المواضيع المهمة والمعاصرة وتزداد مع تقدم الدول من الناحية العلمية والثقافية والحضارية، وان كانت حقوق مرتبطة بالإنسان منذ بدأ الخليقة. (الديربي ، 2011، صفحة 55)

تحتاج البنات القاصرات إلى الرعاية والاهتمام والحماية أكثر من الأولاد لأنهن معرضات لانتهاكات لحقوقهن أكثر من الولد لذا يوجب توفير حماية إضافية لهن.

تعد اتفاقية الطفل 1989 أكثر اتفاقية مصادق عليها في التاريخ وهي اتفاقية حقوق الإنسان للأطفال على السواء بين الطفل والطفلة، تحترم الدول الأطراف وتضمن حقوق الإنسان لكل طفل دون تمييز من أي نوع (The People's Movement for Human Rights Education (PDHRE) / NY)، توجد الكثير من الحقوق المشتركة بين الأطفال الاناث والذكور إلا انه يوجد حقوق خاصة بالفتيات دون الذكور تحتاج للدراسة والبحث السؤال الذي يطرح هل القانون الدولي فيه من النصوص الكافية لحماية الفتيات القاصرات؟ سنبحث ذلك وفقاً للتقسيم الآتي:

المطلب الأول الحقوق الخاصة

إن من أهم الحقوق هي الحقوق الشخصية أي المرتبطة بشخص الإنسان ولا يمكنه الاستغناء عنها إلا أن مفهومها يختلف بين الاتفاقية وباقي الدول سنبحث ذلك وفقاً لما يأتي:

الفقرة الأولى: الحقوق الاجتماعية: تعد حقوق الفتيات المراهقات الاجتماعية ذات أهمية لتحقيق طموحات القاصرات بتحقيق مستقبل أفضل وتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، وتعد الحقوق الاجتماعية جزء من أعمال تمكين الفتيات وهي مهمة لهن ولأسرهن لتوفير الخدمات الأساسية وتوفير مستوى معاشي جيد لهن ولأسرهن (Gaia، 2015).

البند الأول: حقها في عدم التمييز ضدها: الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع إذ نلاحظ ان الكثير من الفتيات تعاني من التمييز وسوء المعاملة مقارنة مع أخيها داخل الأسرة خاصة في المجتمعات الشرقية والعراق من ضمنها إذ يفضل الولد على البنت داخل الأسرة في المعاملة والحقوق، إذ نصت المادة (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 على منع التمييز على أساس الجنس، وكذلك العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية 1966 في المادة (2/2)، وكذلك المادة (1) من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة 1979 المادة (1)، والمادة (1/2) من اتفاقية الطفل 1989 التي منعت التمييز على أساس عنصر الطفل أو جنسه، وهو ما كفلته المادة (12) والمادة (13) من اتفاقية الطفل 1989 التي ساوت بين البنت والولد في حق التعبير.

وبالرجوع إلى الدستور العراقي 2005 نجد ان هناك نص عام في المادة (14) تؤكد على المساواة بين المرأة والرجل أي يشمل الولد الصغير والبنت القاصر.

البند الثاني: حقها في الرعاية والتربية: حقها في التربية على الأخلاق الحميدة والاحترام والتقدير من قبل الأسرة وتكوين شخصيتها المستقلة من الصغر حقها في الحماية من العادات والتقاليد الضارة حقها في عدم التمييز ضدها من الأولاد الذكور من حيث المعاملة والحنان الأبوي، اشباع حاجتها من الحنان والمحبة والاهتمام والمعاملة الخاصة بها كأنثى، واحترامها كفرد داخل الأسرة وعضو في الأسرة والمجتمع الدولي وحمايتها من آفات المجتمع كالفساد وسوء الأخلاق والرذيلة، احترام خصوصيتها وتكوين شخصيتها الخاصة بها وعدم تصغيرها أو الاستهانة بها لا يجوز إهانتها أو التقليل منها امام الذكور التعامل معها على انها أقل من الذكور بسبب انوثتها، ولا يجوز تشبيهها بالذكور في الشكل والمظهر الملابس واختيار اسم جميل وملام لها انثوي، نلاحظ ان الفتيات تعاني من التمييز في التربية والرعاية مقارنة بأخيها وخاصة في دول العالم الثالث، وسبق ان ذكرنا ان الإسلام بين أهمية تربية البنات والاجر في ذلك ووعد الله الوالدين بالجنة، لان طبيعة البنت تختلف عن الولد لذا تحتاج إلى رعاية وتربية خاصة بها كما أوصى بذلك الله سبحانه وتعالى لأنها الام في المستقبل، ونجد في العراق ان البنات تعاني أحياناً حتى من الأسماء التي يختارها لها والديها وحتى من الملابس وطريقة التربية للبنات التي يتعامل معها على انها ولد أو شيء غير مرغوب به فمن حقوق الإنسان للطفلة ان يختار لها اسم يليق بها يدل على المحبة والسعادة في ولادة البنت والخير كما حث على ذلك الدين الإسلامي الحنيف، إذ نجد هناك من البنات من يسمونها بأسماء أولاد تشبيهاً لها بالأولاد لرغبتهم في انجاب الأولاد أو يسمونها بأسماء تدل على عدم الرضا من ولادتها كاسم منتهى أو نهاية أو أم اسم ختام بمعنى اخر بنت أو اسم كافي أي كافي بنات.

كفلت اتفاقية الطفل 1989 في العديد من المواد حق الطفل في الرعاية وذلك في المادة (5) إذ اعترفت الدول بحقوق وواجبات الوالدين اتجاه أبنائهم سواء كانوا بنات أو أولاد مع مراعاة الأعراف والتقاليد في كل دولة، أو المسؤولين عنه قانوناً كالولي أو الوصي، واعترفت المادة (1/7) في حق الطفل في معرفة والديه وتلقي الرعاية الكافية، كما منعت فصل الطفل عن والديه إلا وفقاً للقانون وبقرار قضائي وذلك استناداً للمادة (9)، كما دعت الاتفاقية إلى حماية شمل الأسرة في المادة (10)، كما كفلت الاتفاقية حرية الفكر والوجدان والدين للطفل وفقاً لشروط في المادة (14)، كما منعت الاتفاقية أي إجراء تعسفي أو غير قانوني يخص الطفل وأسرته في المادة (16)، وضمنت اتفاقية الطفل في المادة (1/7) حق الطفل في الاسم.

أما المادة (18) من الاتفاقية التي أكدت على حق الابوين في تربية الأبناء على السواء بين البنات والأولاد أو الاوصياء القانونيين على ان تضع مصلحة الطفل في المقدمة، وان تعمل الدول على تطوير مؤسسات رعاية الأطفال وتضمن ذلك، واخذ رأيها لتكوين شخصيتها من الصغر وان تكون معاملتها خاصة عن الولد بأسلوب حنين ورقيق بعيد عن العنف المادة (13) و(14) من اتفاقية الطفل وحرية الدين

وهو ما أكد عليه الدستور العراقي في المادة (29/ ثانياً) في إعطاء الحق للوالدين في التربية والرعاية، كما ان قانون الأحوال الشخصية العراقي كفل رعاية الأطفال وحضانتهم من قبل الام والأب في المادة (57).

ونجد ان المشرع العراقي لم يلزم الوالدين باختيار اسم جميل يليق بالبنات من الأسماء العربية المعروفة وذات المعاني الجميلة اقداءً بنبينا محمد ﷺ، ونعتقد انه على المشرع العراقي منع موظف الأحوال المدنية من تسجيل أسماء غريبة وغير جميلة وغير عصرية وليست عربية وإلزام الوالدين باختيار اسم جميل وعصري وعربي لان مثل هذا يؤثر على نفسية الطفل وحتى الكبير.

البند الثالث: حقوقها في مسائل الأحوال الشخصية: وهو ما يتعلق (بزواج القاصرات والإكراه على الزواج والانجاب وحققها في الميراث): يعد من حقوق الطفلة حقها في حمايتها من الزواج المبكر، وعدم تزويجها برجل كبير في السن وان تكون زوجة ثانية وعدم اجبارها للتزوج من ابن عمها وحمايتها من الفصول العشائرية في زواج البنات والطلاق. يعرف زواج القاصرات بأنه: (أي زواج رسمي أو أي ارتباط غير رسمي بين طفل تحت سن 18 عاماً وشخص بالغ أو طفل آخر)، ولا تزال زواج القاصرات منتشر بشكل واسع، وتعد الأمم المتحدة ان القضاء على مسألة زواج القاصرات من أهدافها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في 2030 (اليونسيف،).

يعود السبب في ذلك ان الاضرار الصحية التي تصاب بها الفتيات القاصرات في حال الانجاب المبكر لعدم اكتمال نموها، كما انه يؤثر على تعليمها إذ ان الكثير من الفتيات تترك التعليم بسبب الزواج المبكر مما يضر بمستقبلهن، ولأسباب كثيرة نصت المادة (16) من الإعلان العالمي على حق المرأة المساوي للرجل في الزواج برضا الطرفين وشرطه بالبلوغ وعدم الإكراه في الزواج وعد الأسرة الخلية الطبيعية والأساسية للمجتمع، كذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 في المادة (10).

وقد فصلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 مجموعة من النقاط في مسألة القضاء على التمييز ضد المرأة في مسائل الأحوال الشخصية، أعطت الحرية في مسائل الزواج المادة (16-1/ب) ومنعت الاتفاقية زواج القاصرين، إذ نصت المادة (16/2) من اتفاقية (CEDAW) على أن "لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني"، كذلك الحرية في مسائل الحمل وتحديد عدد الأطفال وفترة الانجاب بين طفل والثاني.

وعند الرجوع لاتفاقية الطفل 1989 نجد ان نص المادة (3/23) نصت على أنه: (ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال). (الانسان، 2014، صفحة 5)

وعند العودة للدستور العراقي نجد ان المادة (41) أعطت الحرية للعراقيين في مسائل الأحوال الشخصية دون تقييد بالدين أو المذهب أو معتقد، لذا لم يمنع الدستور زواج القاصرات، إلا ان قانون الأحوال الشخصية النافذ 1959 المعدل في المادة (7) اشترط الاهلية الكاملة وإكمال الثامنة عشر للزواج، واستثنى من ذلك في المادة (8) زواج القاصرات بموافقة الولي، وعد زواج المكره باطلاً قبل الدخول ووضع عقوبة جزائية على من يخالف هذا النص وهو الحبس ثلاثة سنوات وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين في المادة (9)،

كما ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المادة (22) وضمن حق التملك على السواء في المادة (17)، كما ساواه اتفاقية (CEDAW) 1979 في مسائل الميراث دون تمييز في جانب الحقوق الاقتصادية في المادة (1) وكذلك حقوقها من الاستحقاقات العائلية في المادة (13)، واكد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 في المادة (3) المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أما الدستور العراقي 2005 النافذ أكد على ان الإسلام المصدر الأساسي للتشريع المادة (2) واكد على المساواة بين المرأة والرجل في المادة (14) في الوضع الاقتصادي والاجتماعي وضمن للعراقيين حق التملك في المادة (23). وقد أكد قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ 1959 المأخوذ من أحكام الشريعة الإسلامية الحق في الميراث للبنات من والديها أو جديها للذكر مثل حظ الانثيين في المادة (89/1) سواء كانت قاصر أو بالغة متزوجة أو غير متزوجة.

الفقرة الثانية: حقوقها في التعليم والثقافة: يعد من حقوق الطفلة هو التعليم وخاصة تعليم الفتيات، التعليم من رياض الأطفال إلى المرحلة الجامعية والعليا مع الاهتمام بتعليمها لتكوين أسرة ولتكون ام وزوجة صالحة ومديرة منزل في الكبر وان تكون امرأة قيادية مؤثرة في المجتمع.

في بعض الدول والمناطق في العالم لا تعد تعليم الطفلة من الأولويات إذ يقضين اغلب اوقاتهن في البيت في مساعدة والتهن في الأعمال المنزلية وتربية الأطفال (López)، ويعد الفقر العامل الحاسم في مسألة تعليم الفتيات إذ ان مصاريف التعليم والنقل وتوفير الغذاء لهن أهم الأسباب في عزوف الآباء في تعليم الفتيات، وان اهتمام الوالدين في مسألة تعليم الفتيات ينعكس على مستواهم العلمي، لان التعليم ضروري من أجل تحقيق التنمية وتحسين المستوى المعاشي لهن في المستقبل (Gaia, 2015).

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 في المادة (26) والتي ساوت بين المرأة والرجل في حق التعليم، والمادة (27) المتعلقة بالحقوق الثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 المادتين (13) و (14) وكذلك إمتثالاً لاتفاقية (CEDAW) المادة (10)، ولاتفاقية الطفل لسنة 1989م المادة (28) والمادة (29) وانتاج كتب الأطفال ونشرها المادة (17/ج) من الاتفاقية، ولاتفاقية حقوق ذوي الإعاقة 2006 (المتحدة ح. -2008 2006) المادة (24)، فلم تميز هذه القوانين الدولية بين المرأة والرجل في الحصول على التعليم. وقد أنشئت الأمم المتحدة منظمة تابعة لها وهي منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) 1945 (UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)، وصدرت اتفاقية مكافحة التمييز ضد التعليم 1960 (والتعليم، -1962 1960) والتي اكدت في المادة (1) على عدم جواز التمييز في مجال التعليم على أساس الجنس.

إن الاهتمام بتعليم الأطفال يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030م المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة 2015م.

أما عن وضع تعليم القاصرات في العراق فإن من أهم الأسباب التي تمنع القاصرات من التعليم وإكمال التعليم الجامعي هو الفقر كما ان الحروب خلفت الكثير من الأيتام وهو كان سبب أساسي في تراجع تعليم الفتيات ومستوياتهن، وان العادات والأعراف في الأرياف التي تمنع الفتيات من الالتحاق بالمدرسة أو إكمال تعليمهن وبسبب تفوق العادات العشائرية في ضرورة تزويج الفتيات القاصرات لأقاربهن خاصة في المحافظات، ولخوف الاهل على الفتيات بسبب الوضع الأمني الغير مستقر بعد 2003.

كما ان البعض من الفتيات محرومات من دخول مجالات تعليم معينة تقتصر على الأولاد دون الاناث، ولخوف الاهل من الاختلاط بالأولاد في الجامعات يعزف الآباء عن جعل الفتيات يكملن الدراسة الجامعية، وقد سعت وزارة التربية على إنشاء مدارس خاصة بالبنات لمنع الاختلاط وعملت وزارة التعليم العالي على إنشاء كليات خاصة بالبنات كلية التربية للبنات وكلية التربية الرياضية وكلية الشريعة الإسلامية- قسم البنات لتمكين البنات لإكمال تعليمهن الجامعي في مجالات يرغبونها.

وبسبب دخول داعش ونزوح العوائل من المدن إلى المخيمات في 2014 تراجع تعليم الفتيات بشكل كبير إذ حرمت الالاف منهن من حق التعليم في المدارس والجامعات، كما ان جائحة كورونا في 2020 التي دخلت العراق لم تمكن الكثير منهن من تلقي التعليم الكامل وما حصلن عليه إلا شيء يسير (وقد تسبب ذلك في خروج العراق من جودة التعليم العالمي بموجب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعامين 2019-2020) (المتحدة ت.، 2020).

وإمثلةً للقوانين الدولية فقد نص الدستور العراقي لسنة 2005 على حق المرأة والفتيات بتلقي اجود أنواع التعليم والبحث العلمي وذلك في المادة (34) بفقراتها الأربع ونص على الحقوق الثقافية في المادة (35) من الدستور، وصدر قانون محو الأمية في العراق رقم (153) لسنة 1971 (وقائع، قانون محو الأمية العراقي، 1971) ثم صدر بعد ذلك قانون التعليم الرامي رقم (118) لسنة 1976 (الوقائع، 1976) ومن ثم صدر قانون رقم (92) لسنة 1978 (وقائع، قانون الحملة الوطنية لمحو الأمية الشامل، 1979) قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية اللازمي، ومن ثم صدر قانون رقم (23) لسنة 2011 قانون محو الأمية (وقائع، قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011، 2011) للقضاء على الأمية في العراق بعد ان قضى عليها في السبعينيات من القرن الماضي.

ونجد ان على الدولة الاهتمام بالتعليم الخاص بالبنات من الناحية الدينية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية وإنشاء مدارس خاصة بالفتيات ومناهج خاصة بذلك وتربيتها وتعليمها لأنها الام في المستقبل كما وتزويدها بأحدث اساليب ومناهج التعليم العالمية لتكون إمرأة قيادية في المجتمع ولتكون أسرة ولتتمكن من الانفاق على نفسها دون الحاجة لمعيل وان تعيل أسرتها وذلك لحمايتها وأسرته من الفقر وتعليمها كيفية حماية نفسها.

الفقرة الثالثة: الحقوق الاقتصادية: (الانفاق عليها والرعاية الصحية حمايتها من التشغيل أو ممارسة أعمال التسول وتوفير الضمان الاجتماعي): يعد من حقوق الطفلة حقها في المساواة مع الولد في الحصول على نظام غذائي متوازن وتوفير مستوى معاشي ملائم لنمو الطفلة الفكري والجسدي والأخلاقي والنفسي (The People's Movement for Human Rights Education (PDHRE) / NY)، لا يجوز تشغيلها في المنزل بأعمال مرهقة وضارة بها أو

تشغيلها في الدور كخادمة أو ان تعمل في الشوارع لبيع حاجات (اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للسنة رقم (138) لسنة 1973) (الدولية و منظمة العمل الدولية ، 1973).

وحقها في الصحة النفسية والجسدية والخاصة بها كفتاة في حصولها على اعلى مستويات من الصحة البدنية والنفسية وهو أول ما نص عليه في دستور منظمة الصحة العالمية 1946 (سكر ، 2018 ، صفحة 92)، لتتجأ أولاد اصحاء في المستقبل حقها في الاطعام الذي ينميها ويقويها المادة (23) من حقوق الطفل إذ تعهدت الدول المنضمة لاتفاقية الطفل في المادة (2/3) ضمان الحماية والرعاية لرفاهية الأطفال المأدّة (30/أولاً) منه، وتقديم الرعاية الصحية للطفل أسوة بالولد (24) من اتفاقية الطفل و ضمان حقها في الانفاق عليها من والديها والدولة المادة (27) من اتفاقية الطفل، وعدم تشغيلها مما يؤثر على تعليمها المادة (32)، وحقها في توفير الضمان الاجتماعي (26) في اتفاقية الطفل.

وقد ضمن دستور العراق 2005 للمرأة وَالْطِفْلَ الْحَيَاةَ الْكَرِيمَةَ في المادة (30) والزم قانون الأحوال الشخصية العراقي 1959 نفقة الأولاد القصر على الاب دون تمييز بين الولد والبنات في المادة (58) كما يضمن قانون التقاعد للأولاد المتوفي انتقال الحقوق التقاعدية للأبناء وخاصة الفتيات لا يقطع الراتب التقاعدي إلا في حال التوظيف أو الزواج، كذلك الحق في الميراث قال تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) (النساء، الآية 11).

كما ضمن المشرع العراقي حقوق الطفل في قانون رعاية القاصرين رقم (76) لسنة 1980 إذ تتولى مديرية رعاية القاصرين حماية أموال الطفل بموجب المادة (101) والرقابة وكذلك الاشراف على من يتولى رعاية القاصر كألولي أو الوصي أو القيم وكذلك حفظ أموال القاصر وتنميتها (الزبيدي، 2018).

نلاحظ ان الاتفاقيات الدولية لم تميز في الحقوق الاقتصادية بين الولد والبنات ونجد ان المشرع العراقي تأثر بأحكام الشريعة الإسلامية التي تمييز في مسائل الميراث بين البنات والولد بجعل حصة الولد ضعف البنات لحكمة شرعية. وقد وفر العراق مراكز لرعاية الام والطفل، إلا انه لا يوجد تامين صحي الزامي في العراق، وقد تدنت مستوى الرعاية الصحية في العراق بسبب الحروب والوضع الاقتصادي، إذ يتردد الكثير من العراقيين في الذهاب للمستشفيات والمراكز الصحية العامة لسوء وتخلف ونقص الخدمات الطبية ويسعى الكثير منهم للسفر للعلاج في الخارج.

المطلب الثاني

الحقوق العامة

تعرف الحقوق العامة على أنها الحقوق التي تتكفل الدول بتوفيرها للشعب والتي نص عليها في الدستور والقوانين الداخلية والقوانين الدولية.

الفقرة الأولى: حقها في الحياة وسلامة جسدها (القتل بسبب التلقيح الصناعي والاجهاض والمواد المخدرة والعنف والايذاء النفسي والاعتصاب والتحرش والاستغلال الجنسي وتجارة الجنس والاسترقاق والختان وبيعها والاتجار بها والحمل القسري): حرم الله وئد البنات (سبق بحثه في المطلب الأول- المبحث الأول) وقد كفلت الاتفاقيات الدولية الحكومات حق الحياة للجميع دون استثناء ذكر أو أنثى إذ بسبب التطور في أجهزة الكشف المبكر عن جنس الجنين تعمل النساء إلى اجهاض البنات لعدم رغبة الزوج في انجاب البنات وبسبب اللجوء إلى التلقيح الصناعي إلى تحديد جنس الجنين من الذكور وهو ما يشكل خطر حقيقي على جنس الاناث (عندما اتبعت الدولة الصينية سياسة الطفل الواحد مما أدى إلى اختلال التوازن بين الجنسين وخلف 30 مليون أعزب وقد انتهت الصين هذه السياسة)، وهو ما كان معمول به في الصين إلى تشرين الأول 2015 (NPR, 2016) وما تزال الآثار الضارة لهذه السياسة قائمة.

وحقها في حماية أعضائها التناسلية من الختان وهي عادات قديمة عند البعض يعد من انتهاكات حقوق الطفلة (ويقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان ان ما بين مئة مليون ومئة واربعون مليون بنت وأمرأة تعرضن لتشوية الأعضاء التناسلية وان ما لا يقل عن ثلاثة ملايين بنت معرضة لهذه المخاطر في كل عام ومعظم هذه الحالات في افريقيا والشرق الأوسط وأسيا وفي مصر أن البنات التي تتراوح أعمارهن بين خمسة عشرة والسابعة عشرة بنسبة 75% خضعن لتشوية الأعضاء التناسلية ولها مضاعفات خطيرة على صحة البنات ومع ذلك الحالة مستمرة (Haarr, n.d.)

نصت جميع المواثيق الدولية على حق المرأة المساوي للرجل في حماية حق الحياة وسلامة البدن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (3) وكذلك المادة (3) من اتفاقية جنيف الأربعة (الاحمر، 1864-1949)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المادتين (6) و (7) وكذلك في اتفاقية (CEDAW) أكدت الحقوق الواردة في المواثيق أعلاه التي ساواه ورخصت التمييز بين الرجل والمرأة.

وهو ما كفلته المادة (6) من اتفاقية الطفل في حماية حياتها وقد نص الدستور العراقي 2005 على الحق في الحياة في المادة (15)، وعد القانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 الإجهاض جريمة في المواد (417-418-419)، وهناك نصوص عديدة في قانون العقوبات العراقي جرمت القتل واي إغتياء يقع على حياة الإنسان سواء وقع على الرجل أو النساء نذكر منها المادة (405-406) الخاصة بتجريم القتل العمد، والمادة (410) الضرب المفضي إلى موت، والمادة (411) جريمة القتل الخطأ، كذلك جرم أي نوع من أنواع إغتداء ووضع غفوبات مشددة على الإغتداء الذي يفضي لعاهة مستديمة في الموائد (412-413-415-416) من القانون المذكور.

إذ أُنْذِرُ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 على الأمن الشخصي وسأوى بذلك بين المرأة والرجل في المادة (3) والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية 1966 في المواد (7-8-9) دون تمييز، ثم جاءت إتفاقية CEDAW 1979 لتؤكد على مبدأ حماية المرأة وذلك في المادة (6) الخاصة بمنع الاتجار بها أو استغلالها جنسياً وهي جريمة مرتبطة بالاتجار بالبشر وهي جريمة ضد الإنسانية حرمتها الديانات السماوية وكافحتها الاتفاقيات الدولية، (سعود، 2019، صفحة 9) ودعت للحماية القانونية للمرأة والتي من ضمنها حقها في عدم الإعتداء الجسدي المادة (2) وقد اكدت الإتفاقية على ما ورد من حقوق للمرأة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، كذلك نص الدستور العراقي المادة (9 / رابعاً) على منع العنف داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.

وكذلك حمايتها من الاغتصاب والاستغلال الجنسي والتحرش والعنف والإساءة الجنسية وهو ما نصت عليه اتفاقية الطفل في المادة (19) أو ممارسة أعمال الدعارة أو أي انتهاك جنسي المادة (34).

وقد عد المشرع العراقي في قانون العقوبات 1969 جريمة التحرش الجنسي بالقاصرات ظرفاً مشدداً في المادة (393/ ثانياً).

ولكثره اجهاض البنات في العيادات الخاصة وقتل الجنين الأنثى في بعض مراكز التلقيح الصناعي لم نجد ان المشرع العراقي وضع قانون يشكل رادعاً قوياً لمنع مثل هذه الأعمال المضرة لحماية التوازن داخل المجتمع بين عدد الاناث والذكور.

ولم يشدد القانون العراقي العقوبات على الاتجار بالفتيات وجرائم الاغتصاب ولم يشدد العقوبات على تجارة الجنس التي زادت بعد 2003 ولا عملية اجهاض البنات والتلقيح الصناعي بتحديد جنس الجنين وقتل الأنثى.

كما يعاني العراق اليوم من تجارة الجنس ما يسمى بزواج المتعة عدا عن زواج القاصرات إذ تجبر في بعض الأحيان على زواج المتعة وهو ما يشكل خطراً على الفتيات ومستقبلهن، كذلك الاتجار بالبنات.

ونحث المشرع العراقي على وضع قانون يمنع اجهاض البنات وقتل الجنين الأنثى في مراكز التلقيح الصناعي وأطفال الانابيب.

الفقرة الثانية: حقوقها المدنية: عند العودة لاتفاقية الطفل 1989 نجد ان الاتفاقية ضمنت للطفل الحق في دور الأيتام وإصلاح الأحداث المادة (37) والوصاية واجب توفيرها من قبل الدولة وقف الدين الإسلامي المادة (3/20) من اتفاقية الطفل وفصل الطفل عن والديه في اتفاقية الطفل (1/9) وحضانة الدولة المادة (20) وتوفير الحماية والرعاية للفتيات ذوات الإعاقة وحققها في ان يكون لها ولي في حال وفاة والديها والمساواة امام القانون والمثل امام القضاء وحققها في التبني.

وقد ضمن قانون رعاية القاصرين العراقي حقوق الطفل بالرقم (78) لسنة 1980 إذ تتولى مديرية رعاية القاصرين حماية أموال القاصر بموجب المادة (101) وايضاً تتولى الرقابة والاشراف على الولي والوصي والقيم وتعمل على حفظ أموال القاصر وتنميتها والاشراف على من يتولى امر القاصر ورعايته في الجوانب الاجتماعية والدراسية والمسائل القانونية.

كما ضمن حقوق الطفل قانون رعاية الأحداث رقم (76) لسنة 1983 على ان يجرى التحقيق في محكمة الأحداث ويمنع القانون توقيف الطفل في المخالفات، على ان تجري محاكمة الحدث في جلسة سرية وبحضور ولي الأمر وبعد الإجراء المتخذ بحق القاصر يسمى تدبير وليس عقوبة، كما ان قانون رعاية الأحداث نظم أحكام ضم اليتيم أو مجهول النسب، ولم يعاقب الطفل عن جرائمه إذا لم يتم التاسعة من عمره (كما ان المشرع العراقي قد وفر ضمانات للطفل في قانون العقوبات العراقي حيث نص على الجرائم المتعلقة بالبنوة ورعاية القاصر وتعريض الصغار للخطر وهجر العائلة ومنها ابعاد المحضون عن حضانتهم) (الزبيدي، 2018)

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984. (المتحدة ا.، 1984)

الفقرة الثالثة: حقوقها السياسية: حقها في ان تحمل اسم وجنسية ابويها، وجنسية الدولة التي ولدت فيها أو التي تعيش فيها.

من أهم الحقوق للبنات هو حقها في اختيار اسم جميل يليق بها من أسماء الاناث لان الاسم المكروه يؤثر على الطفلة نفسياً واجتماعياً لأنها لا تملك الاهلية لاختار اسماً يليق بها على ان يكتب في جنسيتها مع تأكيد نسبها لوالديها وهو ما اكدت عليه اتفاقية الطفل على حق الطفل في اختيار اسم وتسجيل ولادة سواء بنت أو ولد حقها في الحصول على جنسية والديها المادة (1/7) وتجنب انعدام الجنسية المادة (2/7) والحفاظ على الجنسية المادة (1/8) من الاتفاقية والحفاظ على الهوية.

كما أكد الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ حق الطفل في الجنسية العراقية من الام أو الاب في المادة (18/ ثانياً) ومنع سحب الجنسية العراقية عنه في (18/ ثالثاً)، وأكد على ذلك قانون الجنسية العراقي النافذ 2006 وذلك في المادة (3/أ) التي نصت على منح الجنسية العراقية من ولد لاب أو لام عراقية. (الزيادي، 2018، صفحة 49)

وقد كفلت اتفاقية الطفل الحق في تكوين آرائه وحرية التعبير على أن لا يضر بحقوق الغير ولا يضر بالأمن الوطني أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة والاختصاص برأيهم والمثول لاستماع إليه أمام القضاء عند الطلب وذلك في المادة (12) و (13) من الاتفاقية ولا يجبر الطفل على اعتناق دين معين من الصغر أو تقييد الإجهار بالدين وذلك استناداً للمادة (14) منها. وكذلك حقها في تأهيل الأطفال بسبب الحروب المادة (39) من اتفاقية الطفل والحماية من الرق والعبودية واستغلالها في الحروب، والمثول أمام القضاء والاستئناس بشهادة الصغيرة

الخاتمة

أولاً: النتائج: 1- تعدد حقوق الطفلة من المواضيع المهمة والمعاصرة وقد دعت الأمم المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الفتيات القاصرات رغبة وإيماناً منها في دورهن في أحداث التغيير في المستقبل، وحث المجتمع الدولي على رعاية القاصرات وتوفير الضمانات الكفيلة لحقوقهن.

2- وجدنا من خلال الدراسة أن حقوق الطفلة في المجتمع العراقي يحكمها الأعراف العشائرية والأعراف السائدة في المجتمع الواحد كذلك القوانين المطبقة في العراق ومستوى الوعي الثقافي للعائلة الواحدة كذلك الظروف الصعبة التي مر بها العراق من حروب خلفت الكثير من الأيتام وجعلت الوضع الاقتصادي يتردى مما زاد انتهاك حقوق الطفلة.

3- وجدت من خلال الدراسة أن الاهتمام بحقوق الطفلة شجعت وساعدت الفتيات على النمو العقلي والجسدي والنفسي الذي ساهم في تطور البلدان والمجتمعات وأن أكثر الدول تخلفاً هي من لا تراعي أو تهتم بحقوق الفتيات اللاتي يقل أعمارهن عن الثامنة عشر.

ثانياً: المقترحات: 1- ضرورة تشريع قانون يحمي حقوق الأطفال بشكل عام وحقوق الطفلة بشكل خاص وتشريع قانون يدين الأعراف العشائرية التي تظلم الطفلة وتشريع قانون يوفر الحماية الاقتصادية للطفلة وضمان جميع الحقوق الخاصة بها كأثني من حقها في الحياة والتعليم والصحة وجميع حقوقها الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

2- تشريع قوانين تنص على عقوبات جزائية مشددة لمن يمس حقوق الطفلة تكون كفيلة بتحقيق الردع داخل المجتمع.

3- نحث المشرع العراقي على تشريع قانون يقضي على استخدام القاصرات في الفصول العشائرية وعدم إجبارها على الزواج من الأقارب وعد الفعل جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبات أشد من مجرد الإكراه على الزواج المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ.

4- تشريع قانون يحمي حقوق الأطفال في أوقات النزاعات والحروب.

المراجع

- HUMAN RIGHTS WATCH: Definition of terms. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 1, 2021، من: <http://www.hrw.org/report/2014/10/29>
- Elena Gaia. (9 October, 2015). Social Protection and Human Rights Enabling Aspirations, Realizing Rights: Social Protection for Adolescent Girls: <https://socialprotection-humanrights.org/expertcom/enabling-aspirations-realizing-rights-social-protection-for-adolescent-girls>
- Girls Not Brides. (9 July, 2014). A Theory of Change on Child Marriage – Girls Not Brides: <https://www.girlsnotbrides.org/articles/theory-change-child-marriage-girls-not-brides>
- Mackie, Gerry, Nkwi, Paul, Shakya, Holly Beniamino Cislighi. (21 March, 2019). Global Public Health: Taylor&Francis online. تاريخ الاسترداد 22 2, 2021، من: <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17441692.2019.1594331>
- Natalia López Gril's Right : (بلا تاريخ). (Translated by: Holly-Anne Whyte, Humanium). (المحرر) تاريخ الاسترداد 22 February, 2021، من: <https://www.humanium.org/en/girls-rights>
- NPR. (1 February, 2016). How China's One-Child Policy Led To Forced Abortions, 30 Million Bachelors: <https://www.npr.org/2016/02/01/465124337/how-chinas-one-child-policy-led-to-forced-abortions-30-million-bachelors>

- Office The People's Movement for Human Rights Education (PDHRE) / NY A Dream to Come. تاريخ الاسترداد 2021، من True:HUMAN RIGHTS AS A WAY OF LIFE: https://www.pdhre.org/rights/women_girl_child.html
- Robin N. Haarr (بلا تاريخ). Chapter 12: Rights of the Girl Child. تاريخ الاسترداد 2021، من BCcampus Open Publishing: <https://opentextbc.ca/womenintheworld/chapter/chapter-12-rights-of-the-girl-child>
- Theories & Approaches International Girls Development, The Resource Center for january, (Adolescent Pregnancy Prevention (ReCAPP). (1995 تاريخ الاسترداد The Resource Center for Adolescent Pregnancy Prevention (ReCAPP): <http://recapp.etr.org/recapp/index.cfm?fuseaction=pages.TheoriesDetail&PageID=343>
- UN WOMAN (بلا تاريخ). About UN Woman. تاريخ الاسترداد 2021 March، من <https://www.unwomen.org/en/about-us/about-un-women>
- United Nation. (8 10, 2020). United Nations International Day of the Girl Child: <https://www.un.org/en/observances/girl-child-day>
- United Nations. (24 October, 1945). United Nations Charter 2021، من <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text>
- United Nations. (10 December, 1948). Universal Declaration of Human Rights 2021، من <https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>
- United Nations. (8 October, 2020). International Day of the Girl Child 2021، من <https://www.un.org/en/observances/girl-child-day>
- اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ابو فداء عماد الدين ابن كثير . (1420هـ-1999). تفسير ابن كثير . (المحقق: سامي بن محمد السلامة، المحرر) المملكة العربية السعودية : مطبعة دار طيبة.
- الامم المتحدة. (1966). العهدين الدوليين لحقوق الإنسان. تاريخ الاسترداد 2021 4 10، من <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoreTreatiesar.pdf>
- الامم المتحدة. (3-18 كانون الاول -ايلول، 1979-1981). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 CEDAW. تاريخ الاسترداد 2021 8 اذار، من <https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cedaw.aspx>
- الامم المتحدة. (20 تشرين الثاني، 1989-1990). الامم المتحدة - حقوق الإنسان- مكتب المفوض السامي. تاريخ الاسترداد 2021 22 نيسان، من اتفاقية الطفل قرار الجمعية العامة 25/44: 1989 <https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crc.aspx>
- البرلمان العراقي . (كانون الثاني، 2006). البرلمان العراقي. تاريخ الاسترداد 2021 13 ايار، من دستور جمهورية العراق <https://ar.parliament.iq/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A>
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (10 كانون الاول، 1984). اتفاقية مناهضة التعذيب 46/39. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية: الامم المتحدة. تاريخ الاسترداد 2021 18 تموز، من <https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cat.aspx>
- العراقية الوقائع. (22 9، 1976). قانون التعليم الالزامي رقم(118) لسنة 1976. الوقائع العراقية . العراقية وقائع. (12 12، 1971). قانون محو الامية العراقي . مجموعة القوانين والانظمة ، العدد 2075، صفحة 1017.

- العراقية وقائع. (18 كانون الاول، 1979). قانون الحملة الوطنية لمحو الامية الشامل. غير نافذ.
- العراقية وقائع. (10 تشرين الاول، 2011). قانون محو الامية رقم (23) لسنة 2011. قانون محو الامية.
- اللجنة الدولية للصليب الاحمر. (21 تموز، 1949-1864). اتفاقيات جنيف الاربعة. تاريخ الاسترداد 2021، من الامم المتحدة - حقوق الإنسان: <https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/overview-geneva-conventions.htm>
- المسور الراوي بن مخزومة. (بلا تاريخ). المحدث: البخاري . خلاصة حكم المحدث: صحيح. الراوي: المسور بن مخزومة، المحدث: البخاري، المصدر: صحيح البخاري، التخریج: أخرجه البخاري (3714)، ومسلم (2449).
- المعاني لكل رسم. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 نيسان، 2021، من المعجم الجامع معجم عربي -عربي: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B7%D9%81%D9%84>
- المعاني لكل رسم معنى. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 16 شباط، 2021، من المعجم العربي الجامع: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2>
- المعنى لكل رسم معنى. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 نيسان، 2021، من المعجم الجامع معجم عربي -عربي : <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82>
- المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم. (14--22 كانون الاول -ايار، 1960-1962). اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم. باريس ، فرنسا: الامم المتحدة . تم الاسترداد من <https://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/DiscriminEducConv.pdf>
- المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، و المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية . (26-19 حزيران، 1973). اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن العمل رقم (138) لسنة 1973. تاريخ الاسترداد 1973-1976، من <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/MinimumAge.aspx>
- اليونسيف. (,). اليونسيف. تاريخ الاسترداد 25 اذار ، 2021، من زواج الاطفال: <https://www.unicef.org/ar/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84>
- انس الراوي بن مالك . (بلا تاريخ). المحدث: الالباني. المصدر: السلسلة الصحيحة، ص: 296، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح على شرط الشيخين، التخریج: أخرجه مسلم (2631)، والترمذي (1914) بنحو مختصراً، وأحمد (12498) باختلاف يسير.
- آيات محمد سعود. (2019). فاعلية النظام القانوني الدولي في مكافحة الاتجار بالنساء والاطفال (المجلد ط1). القاهرة، مصر : المركز القومي للاصدارات القانونية.
- تقرير الامم المتحدة. (2020). جودة التعليم.
- حسين عبد المطلب الأسراج. (كانون الاول 2006). حقوق الإنسان الاقتصادية وحقوق التنمية في مصر. مؤتمر الحق في التنمية. المجلس القومي لحقوق الإنسان.
- حقوق الإنسان- الامم المتحدة. (13-3 كانون الاول -ايار، 2006-2008). اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. (قرار الجمعية العامة A/RES/61/106). تاريخ الاسترداد 25 ايار ، 2021، من <https://www.ohchr.org/ar/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightspersonsWithDisabilities.aspx>
- رضي الله عنها عائشة. (بلا تاريخ). حديث صحيح. المحدث: الالباني، المصدر: صحيح الترمذي ص2839.
- سورة الأسراء الاية (31). (بلا تاريخ). القرآن الكريم .
- سورة الحجرات. (الاية (13)). القرآن الكريم.
- سورة الكوثر الاية(8). (بلا تاريخ). القرآن الكريم .
- سورة النحل الاية(58-59-60). (بلا تاريخ). القرآن الكريم .
- سورة النساء الاية (9-10-11). (بلا تاريخ). القرآن الكريم .
- سورة النساء. (الاية 11). القرآن الكريم. الاية 11.
- عبد العال الديربي . (2011). الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية لحقوق الإنسان " دراسة مقارنة" (المجلد ط1). القاهرة، مصر : المركز القومي للاصدارات القانونية .

- عبد الله الراوي بن عباس . (بلا تاريخ). المحدث احمد شاكور . المصدر: مسند أحمد، ص: 294/3، خلاصة حكم المحدث: إسناده حسن.
- عقبة الراوي بن عامر. (بلا تاريخ). المصدر: صحيح ابن ماجه، ص 2974. خلاصة حكم المحدث: صحيح، التخریج: أخرجه ابن ماجه (3669) واللفظ له، وأحمد (17403). (المحدث: الالباني، المحرر)
- عقبة الراوي بن عامر. (بلا تاريخ). ضعيف الجامع. المصدر: ضعيف الجامع، ص 6268، خلاصة حكم المحدث: ضعيف، ثم تراجع الشيخ وصححه، الصحيحة: 627 / 7، التخریج: أخرجه أحمد (17411)، وابن أبي الدنيا في ((النفقة على العيال)) (98)، والطبراني (310/17) (856). (المحدث: الالباني، المحرر)
- كاظم الزبيدي. (21، 1، 2018). جمهورية العراق- مجلس القضاء الاعلى. تاريخ الاسترداد 22 اذار، 2021، من ضمانات حماية الطفل في القانون العراقي: <https://www.hjc.iq/view.4119>
- مجلس حقوق الإنسان. (2 نيسان، 2014). الامم المتحدة -الجمعية العامة. تاريخ الاسترداد 7 اذار، 2021، من منع ممارسة تزويج الاطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء على هذه الممارسة: <https://www.ohchr.org>
- محمد بن ابي بكر بن ايوب بن سعد الزرعي الدمشقي ابن جوزية . (1431). تحفة المودود بأحكام المولود (المجلد ط1). (المحقق: عثمان بن جمعة ضميرية، المحرر) جدة، المملكة العربية السعودية : دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- محمد عادل سكر . (2018). حق الطفل في الخصوصية في القانون الدولي. ، الجيزة، مصر : مركز الدراسات العربية. منظمة اليونسيف. (2018). اليونسيف لكل طفل. تاريخ الاسترداد 22 ايار ، 2021، من حماية الطفل: <https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D9%81%D8%B9%D9%84>
- نبراس ظاهر الزبيدي. (2018). القانون الدولي الخاص- أحكام الجنسية والموطن ومركز الاجانب. بيروت: دار السنهوري.
- يوسف حسن يوسف. (2013). حقوق المرأة في القانون الدولي والشرعية الإسلامية (المجلد ط1). القاهرة، مصر : المركز القومي للاصدارات القانونية.